الآثار الإقتصادية على الأسر الفلسطينية نتيجة عمليات الإعتقال وجائحة كورونا

The Economic impacts on Palestinian families due to arrests and the Corona pandemic

الحوت محمد *

جامعة الجزائر 1 يوسف بن خده، الجزائر

mohammedelhout92@gmail.com

د. ريش محمد

جامعة الجزائر 1 يوسف بن خده، الجزائر

riche-med@hotmail.com

تاريخ الإرسال: 2022/01/05 تاريخ القبول: 2022/03/08 تاريخ النشر: 2022/04/22

ملخص:

تهدف هذه الدراسة لبيان آثار اعتقال الأسرى الفلسطينيين على الأوضاع الاقتصادية لأسرهم في ظل جائحة كورونا، مع الإشارة لأثر الحصار الإسرائيلي بشكل خاص على الوضع الاقتصادي في فلسطين، والتطرق للسياسة التي تنتهجها دولة الاحتلال من التوسع في عمليات أسر الفلسطينيين، وانعكاس ذلك على الأوضاع الاقتصادية لأسرهم. بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لاستخلاص النتائج، بحيث توصلت الدراسة حول انعكاس الحصار الإسرائيلي على القطاعات الاقتصادية في فلسطين الى أن الأسر وجائحة كورونا كانتا السبب الكبير في تدهور الأوضاع الاقتصادية بشكل خطير لأسر الأسير الفلسطيني، وتسببت في خسائر للاقتصاد الفلسطيني ككل نتيجة هذا الحصار.

الكلمات المفتاحية:

حصار إسرائيلي، أسير فلسطيني، مستوى معيشة، جائحة كورونا، فلسطين.

Abstract :

This study aims to illustrate the effects of the detention of Palestinian prisoners on the economic conditions of their families in the context of the Corona pandemic, noting the impact of the Israeli blockade in particular on the economic situation in Palestine, and to address the policy pursued by the occupying Power to expand the operations of Palestinian families, and its impact on the economic conditions of their families. Based on the descriptive analytical approach to drawing conclusions, the study on the impact of the Israeli blockade on the economic sectors in Palestine found that the families and the Corona pandemic were the great cause of the serious deterioration of the economic situation of the families of the Palestinian prisoners, and caused losses to the Palestinian economy as a whole as a result of this blockade.

Key Words: Israeli siege, Palestinian prisoner, standard of living, Corona pandemic, Palestine.

JEL Classification: I32, P46.

* مرسل المقال: الحوت محمد (*mohammedelhout92@gmail.com*)

المقدمة:

في شهر ديسمبر من عام 2019م وفي مدينة ووهان وسط الصين انتشر فيروس كورونا سريع العدوى، حتى أضحى وباء عالمي وجائحة يصعب السيطرة عليها، وفق ما صنفته منظمة الصحة العالمية في 11 مارس سنة 2020م، حيث استطاع هذا الفيروس في ضرب قطاعات عديدة أهمها القطاع الاقتصادي، وفقد السيطرة على انتشاره، الأمر الذي انعكس بشكل كبير على النظام الدولي، ليخلق العديد من الأزمات الاقتصادية والاجتماعية والنفسية المتشعبة.

مما تسببت هذه الجائحة بضرر كبير على الأوضاع الاقتصادية لأهالي الأسرى الفلسطينين، بحيث سنتطرق في هذه الدراسة إلى السياسة التي تنتهجها دولة الاحتلال الإسرائيلي من التوسع في عمليات أسر الفلسطينيين، وانعكاس ذلك على الأوضاع الاقتصادية لأسرهم.

كما تكشف هذه الدراسة عن الظروف المعيشية لأسرة الأسير الفلسطيني في غياب عائل الأسرة داخل السجون الإسرائيلية، حيث اتبع الباحث حزمة من الأساليب في المناقشة والتحليل، إلى جانب بعض الأدوات الخاصة بجمع البيانات التطبيقية والميدانية، حيث تعرض هذا المقال لأبرز الإجراءات الإسرائيلية التي مارستها سلطات الاحتلال ضد أسر المعتقلين الفلسطينيين عن طريق ممارسة الضغوط عليهم مستخدمين في ذلك كافة الوسائل التي من شأنها التضييق على هذه الأسر، بغية القضاء على المقاومة داخل المجتمع الفلسطيني.

كما تناولت الدراسة انعكاس الحصار الإسرائيلي على القطاعات الاقتصادية في فلسطين، وخسائر الاقتصاد الفلسطيني نتيجة الحصار الإسرائيلي، ومدى تأثير الأوضاع الاقتصادية على أسر الأسرى الفلسطينيين، وتطرق كذلك للمستوى المعيشي للأسرة في المجتمع الفلسطيني، ومدى تأثير جائحة كورونا على الوضع الاقتصادي لأسرة الأسير الفلسطيني.

إشكالية الدراسة: تتمثل إشكالية الدراسة في توضيح وإبراز مدى انعكاس سياسة سلطات دولة الاحتلال الإسرائيلي في الأسر والاعتقال للفلسطينيين على أسرة الأسير، وأوضاعهم الاقتصادية والمعيشية في ظل غياب رب الأسرة (الزوج أو الأب أو الابن)، ومحاولة الكشف عن معاناة أسرة الأسير، والظروف المعيشية القاسية التي تعاني منها. وعليه نطرح الإشكالية التالية: **ماهي آثار اعتقال الأسرى الفلسطينيين على الأوضاع الاقتصادية لأسرهم في ظل جائحة كورونا؟**

الفرضيات الدراسة:

- تسببت جائحة كورونا بخسائر اقتصادية على الاقتصاد الفلسطيني واسر المعتقلين في السجون الإسرائيلية.
- تعتمد الأسر الفلسطينية على الأصول الممثلة في الإبن، الزوجة كأساس هام في إعالتهم والتكفل بهم بعد أسر المحتل للزوج.

أهمية الدراسة:

- تظهر أهمية الدراسة من خلال إظهار وضع أسرة الاسرى الفلسطينيين خلال جائحة كورونا
- اعتبار البحث ذا أهمية لكونه يبين معاناة الشعب الفلسطيني في ظل الاحتلال الإسرائيلي وجائحة كورنا

منهج الدراسة: للإجابة على الإشكالية الجوهرية المطروحة المتمثلة في ماهي آثار اعتقال الأسرى الفلسطينيين على الأوضاع الاقتصادية لأسرهم في ظل جائحة كورونا؟، تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي الذي يتناسب مع طبيعة الموضوع.

I. أثر الحصار الإسرائيلي على الوضع الاقتصادي في فلسطين في ظل انتشار جائحة كورونا

اتبعت دولة الاحتلال الإسرائيلي سياسة إخضاع الاقتصاد الفلسطيني وتسخير كل جهد انتاجي فلسطيني لخدمة متطلبات الاقتصاد الإسرائيلي، من خلال السيطرة على الموارد الاقتصادية لدولة فلسطين، ومصادرة الأراضي الزراعية، إغراق أسواق الضفة الغربية وغزة للمنتجات الإسرائيلية بلا قيود، وفي ذات الوقت محاربة المنتجات الفلسطينية من خلال منع التصدير ورفع السعار (سرحان، جميل، 2019م، ص25).

وفرضت دولة الاحتلال الإسرائيلي حصاراً شاملاً على المدن الفلسطينية، ولجأت إلى استخدام القوة المفرطة ضد الشعب الفلسطيني، مما نتج عنه أسر آلاف الفلسطينيين، مما أثر على الوضع الاقتصادي والمعيشي لأسرهم، بالإضافة إلى الشهداء الفلسطينيين.

أسفر ذلك عن إثقال كاهل الدولة الفلسطينية بالأعباء المالية، وانعكس ذلك على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والصحية للفلسطينيين، وتعرض الاقتصاد الفلسطيني إلى خسائر فادحة، شملت معظم مناحي الحياة والقطاعات الاقتصادية.

1. انعكاس الحصار الإسرائيلي على القطاعات الاقتصادية في فلسطين

فيما يتعلق بقطاع الأعمال، تسبب الحصار المفروض من قبل سلطات الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية في إصابة قطاع العمل بالشلل، مما انعكس بالسلب على النشاطات الاقتصادية لعمليات التشغيل، وأسفر الاغلاق الإسرائيلي عن تسريح ما يقرب من 335 ألف عامل، من أصل 668 ألف ناشط اقتصادي، من مجموع السكان، تتراوح أعمارهم من 18 عام فيما فوق (دواس، فاروق، 2018م، ص201)، حيث أسفر هذا الحصار إلى ما يلي:

- تسريح ومنع أكثر من 130 ألف عامل من العاملين في دولة الاحتلال الإسرائيلي، منهم ما يقرب من 45 ألف عامل يحملون تصاريح عمل، الأمر الذي تسبب في انقطاع دخلهم بقيمة 3.5 مليون دولار يومياً، على أساس أن متوسط الأجر اليومي للعامل داخل إسرائيل حوالي 27.5 دولار للعمال الواحد، إضافة إلى ما تفقده السلطة

الفلسطينية من ضرائب وبدل تأمين صحي، والتي تقدر بنحو 5 ملايين دولار شهرياً، كان يتم تحصيلها من هؤلاء اعمال.

- توقف حوالي 132 ألف عامل في محافظات الوطن عن العمل كانوا يعملون في مختلف النشاطات الاقتصادية نتيجة عدم تمكنهم من التوجه لأعمالهم بسبب الحصار الإسرائيلي والإغلاق الذي فرضته قوات الاحتلال، إضافة إلى عدم وصول المواد الخام لأصحاب الأعمال، ممن أسفر عن عجزهم عن مواصلة أعمالهم، حيث وصل حجم الخسائر لهؤلاء العمال المحليين ما يقارب 3 مليون دولار يومياً، على أساس أن متوسط الأجر اليومي للعامل داخل إسرائيل حوالي 27.5 دولار للعمال الواحد (تقرير الاتحاد العام لنقابات العمال بفلسطين، 2020م).

وبخصوص قطاع الزراعة، والذي يعد من القطاعات الاقتصادية الهامة في الدولة الفلسطينية، حيث يسهم بما يعادل 12% من إجمالي الناتج المحلي، ويمكنه استيعاب نحو 13% من إجمالي الأيدي العاملة الفلسطينية، إلا أن هذا القطاع تضرر كثيراً نتيجة الحصار الإسرائيلي المفروض على قطاع غزة، حيث قدرت وزارة الزراعة خسائرها نتيجة الحصار والقصف الإسرائيلي بأكثر من 288 مليون دولار (المركز الوطني للمعلومات، 2021م)، هذا الحصار أسفر عما يلي:

- تأثر الصادرات الزراعية نتيجة إغلاق المعابر، وتعرض السلع الزراعية للتلف نتيجة القيود المفروضة على حرية النقل وتسويق السلع الزراعية.
- فقد ما يقرب من 374 ألف شجرة، بسبب أعمال تخريبية ما بين تجريف واقتلاع وحرق، منها حوالي 106 آلاف شجرة زيتون، 113 ألف شجرة حمضيات، وتقدر الخسائر بما يوازي 92 مليون دولار.
- نتج عن إغلاق موانئ الصيد وتقييد حركة الصيادين إلى خسارة ما يقرب من 2 مليون دولار في الثروة السمكية.
- أسفر القصف المدفعي العشوائي من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلية إلى تدمير العديد من مزارع المواشي والدواجن، ومنع غالبية المزارعين من الوصول إلى مزارعهم وأرضهم، مما كان له بالغ الأثر السلبي على تلبية احتياجات السوق المحلي (قعدان، أحمد جميل، 2019م، ص112).

أما القطاع الصناعي، حدث تراجع ملحوظ في نمو هذا القطاع ولحق به ضرراً بالغاً نتيجة الاعتداءات والحصار والقصف الإسرائيلي (الأعصر، غادة بكر، 2020م، ص83)، تمثلت فيما يلي:

- عدم القدرة على إخراج المواد المصنعة المعدة للتصدير، مما أسفر عن زيادة البضائع المخزنة.
- تكبد أصحاب البضائع لمبالغ طائلة في صورة غرامات تأخير نتيجة احتجاز السلطات الإسرائيلية لعدد كبير من الحاويات.
- حدوث شلل تام في العديد من المصانع نتيجة القصف الإسرائيلي العشوائي وانقطاع التيار الكهربائي عنها.
- إعاقة العاملين من الوصول لأشغالهم، وعرقلة العمل داخل المناطق الصناعية.

- تعطيل حركة التجارة بين المدن الفلسطينية نتيجة والحصار الإسرائيلي الأمر الذي نتج عنه العجز عن تسويق المنتجات الصناعية، وعرقلة تصديرها بسبب إغلاق المعابر، كل هذا أسفر عن إحجام المستثمرين عن الاستثمار في هذا القطاع (البطش، جهاد شعبان، 2018م، ص207).

وفي تقرير لوزارة الصناعة فإن 90 % من المصانع الفلسطينية تعتمد على المواد الخام المستوردة، وهو ما يفسر الانخفاض التدريجي الذي ضرب القدرة الإنتاجية لكثير من الصناعات الفلسطينية، كالصناعات الغذائية، والجلدية، والبلاستيكية، والخشبية (تقرير وزارة الصناعة الفلسطينية 2021م).

وأسفر الحصار والقصف الإسرائيلي عن انخفاض الإنتاج بحوالي 60% في المتوسط، وترتب على ذلك خسائر جسيمة في القطاع الصناعي، يحتاج إلى عدة سنوات لتعويض وجبر الضرر (تقرير وزارة الصناعة الفلسطينية 2021م).

وقد قدرت خسائر قطاع الصناعة اليومية المباشرة بحوالي 2.7 مليون دولار، وتقدر إجمالي خسائر قطاع الصناعة بحوالس 898 مليون دولار، منها خسائر مباشرة في الإنتاج قدرت بنحو 664.2 مليون دولار، وخسائر في الثروة القومية بلغت 20 مليون دولار، وخسائر إضافية طارئة بلغت 9 مليون دولار، في حين خسائر الفرص الضائعة فبلغت 204.75 مليون دولار (مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، وفا، 2021).

أما ما يتعلق بقطاع الانشاءات، فنجد أن هذا القطاع تأثر بصورة ملحوظة، حيث كان يسهم بما نسبته 10 % من إجمالي الناتج المحلي، ويستوعب أكثر من 18 % من الأيدي العاملة الفلسطينية، مما يدل على أهميته في توفير فرص عمل جديدة بهدف دعم الاقتصاد الوطني.

ونتيجة للظروف الراهنة، وما يفرضه الاحتلال الإسرائيلي من حصار وقصف عشوائي، أسفر ذلك عن إصابة هذا القطاع بشلل تام، بسبب عدم وصول المواد الخام للعاملين في هذا المجال من أسمنت وحديد وغيره، مما أدى إلى إحجام العديد من المستثمرين عن الاستثمار في هذا القطاع، الأمر الذي كبد قطاع الإنشاءات خسائر قدرت بنحو 208 مليون دولار.

وبخصوص قطاع التجارة، نجد أن سياسة الإغلاق التي تمارسها سلطات الاحتلال الإسرائيلي أدت إلى تقييد حرية التنقل بين المدن الفلسطينية أو العالم الخارجي، سواء للأشخاص أو للبضائع، حيث قامت سلطات الاحتلال بإغلاق الحدود والمعابر الدولية، مما نتج عنه توقف الصادرات الفلسطينية، لاسيما تلك المنتجات التي يتم تصديرها لدولة إسرائيل، والتي تستوعب 85 % من إجمالي الصادرات الفلسطينية، وتسهم بنسبة 16% من إجمالي الناتج المحلي.

وكذلك فقدت خزينة الدولة الفلسطينية ما يقارب 190 مليون دولار تمثل الدخل الناتج عن الجمارك والضرائب، نتيجة الحصار الفلسطيني الذي أثر بشكل مباشر على الاستيراد وأعاق عملية التبادل التجاري مع دول العالم.

وقدرت خسائر القطاع التجاري في فلسطين بنحو 402 مليون دولار نتيجة الحصار والقصف الإسرائيلي. (مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، وفا، 2021).

2. خسائر الاقتصاد الفلسطيني نتيجة الحصار الإسرائيلي

منذ اندلا ع الانتفاضة الفلسطينية ضاعفت سلطات الاحتلال الإسرائيلي من الحصار على المناطق الفلسطينية، وحاولت بكل جهدها تدمير الاقتصاد الفلسطيني، وإخضاعه لخدمة الاقتصاد الإسرائيلي، ولقد نجحت الضغوطات الإسرائيلية في إلحاق أضرار جسيمة وخسائر فادحة في الاقتصاد الفلسطيني، قياساً بالناتج المحلي لفلسطين (العين الإخبارية، خسائر الاقتصاد الفلسطيني، 2021).

وبناء على تقرير صادر عن مكتب المنسق الخاص للأمم المتحدة، فإن الخسائر الاقتصادية المباشرة للاقتصاد الفلسطيني قدرت في المتوسط بحوالي 50.7% من الناتج المحلي، وذلك خلال أربعة أشهر من المواجهات، مع الوضع في الاعتبار أن التقرير سالف الذكر استثنى الخراب المادي والدمار الواسع الذي لحق بالممتلكات والأعيان نظراً لصعوبة حصرها وتقديرها، وهو ما يعني أن متوسط الخسائر اليومية يعادل تقريباً 11 مليون دولار.

وفي تقديرات لوزارتي العمل والصناعة بدولة فلسطين بلغت الخسائر في كافة القطاعات الاقتصادية ما يقارب 20 مليون دولار يومياً، في حين قدرتها النقابات الفلسطينية بما يزيد عن 23 مليون دولار يومياً، حيث أن الجهات سالفة الذكر تقدر الخسائر الإجمالية خلال الثلاثة أشهر الأولى، إضافة إلى ما يقارب مليار دولار خسائر غير مباشرة (مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، وفا، 2021).

كما قدرت وزارة التخطيط والتعاون الدولي الخسائر خلال ثلاث أشهر بما يقارب 2 مليار دولار، وفي تقرير صادر عن وزارة المالية الفلسطينية تضمن حجم الخسائر خلال الستة أشهر الأولى لانتفاضة الأقصى بما يوازي 3.868 مليون دولار، موزعة على أربعة مجالات، الأول مبلغ 2.521 مليون دولار خسائر قوى الأفراد، الثاني 633 مليون دولار خسائر الثروة الوطنية، الثالث 554 مليون دولار الأعباء الإضافية، والمجال الرابع 160 مليون دولار الأموال المحجوزة لدى سلطات دولة الاحتلال الإسرائيلي، في حين يصعب تقدير الخسائر البشرية والنفسية (مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، وفا، 2021).

وفي محاولة تطبيقية، يستعرض الباحث المنهجية التالية للوصول إلى قيمة تقريبية حقيقية لخسائر الاقتصاد الفلسطيني نتيجة الحصار الإسرائيلي، في إطار المؤشرات الأتية:(رمضان ، عبد القادر ، 2020)

وفق وزارة المالية الفلسطينية، فإن إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الحالية يقدر بمبلغ 5.400 مليون دولار، كما أن نسبة إجمالي انخفاض الناتج المحلي 66% على أساس أن الانخفاض في القطاعات الاقتصادية المكونة للناتج المحلي هي كالتالي:

الزراعة 90%، الإنشاءات 90%، الصناعة 60%، النقل 90%، التجارة 50%، الإدارة العامة والدفاع 50%، الوساطة المالية 25%، الخدمات 50%، أخرى 90%، متوسط انخفاض الناتج المحلي الإجمالي 66%، أيام العمل السنوية 312 يوم، أيام العمل في دولة الاحتلال الإسرائيلي 23 يوم خلال الشهر، معدل الأجر اليومي في دولة الاحتلال الإسرائيلي 27.5 دولار، إجمالي الناتج القومي = إجمالي الناتج المحلي + صافي العوامل الخارجية (مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، وفا، 2021).

1.2 الخسائر الجارية:

أ- متوسط إجمالي الناتج المحلي اليومي = إجمالي الناتج المحلي السنوي / أيام العمل في السنة 5.400.000.000 / 312 = 17.307.692 دولار، وهو ما يعني أن إجمالي حجم الخسارة اليومية في الناتج المحلي 17.307.692 × 66% = 11.423.077 دولار، فتكون الخسارة الإجمالية في الناتج المحلي الإجمالي خلال ثمانية أشهر هي 11.432.077 × 245 = 2.798.653.865 دولار (مركز المعلومات الوطني الفلسطيني ، وفا ،2021).

ب- احتساب تحويلات العاملين الفلسطينيين:

قيمة الدخل الناتج عن العمال مقابل العمل داخل دولة الاحتلال الإسرائيلي هو 130.000 × 27.5 = 3.575.000 دولار في اليوم، 3.575.000 × 184 = 657800.000 دولار، وهو ما يعني أن الخسائر التي لحقت بالناتج القومي الإجمالي لدولة فلسطين = الخسائر في الناتج المحلي الإجمالي خلال ثمانية أشهر + الخسائر الناتجة عن التحويلات خلال ثمانية أشهر على النحو التالي: 2.798.653.865 + 657.800.000 = 3.456.453.865 دولار.

2.2 خسائر الثروة القومية: وفق التقارير الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، فقد قدرت خسائر الثروة القومية والموارد الوطنية بنحو حاولي 650 مليون دولار (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2021م)، وذلك على التفصيل التالي:

- في مجال البناء السكني والحكومي، طال الدمار أكثر من 400 وحدة سكنية، إضافة إلى عدد من المباني العامة التي تم قصفها بالصواريخ الاسرائيلية، من مدارس وجامعات ومستشفيات، حيث قدرت هذه الخسائر بمبلغ 235 مليون دولار.
- في مجال البنية التحتية، تم تدمير أجزاء من الطرق الرئيسية والفرعية، وعدد من محطات الكهرباء، حيث قدرت هذه الخسائر بمبلغ 80 مليون دولار.
- في مجال الثروة الزراعية، ونتيجة لعمليات تجريف الأراضي، واقتلاع الأشجار، وتدمير آبار المياه وشبكات الري، والصوب الزراعية، وخسائر الإنتاج الحيواني، واتلاف المزارع بأكملها، فقد قدرت الخسائر بما يعادل 205 مليون دولار.
- في مجال وسائط النقل المتعددة، حيث تعرضت لعدوان سافر إثر احتراق الشاحنات والحافلات، بالإضافة إلى المعدات الزراعية وسيارات الإسعاف، حيث قدرت هذه الخسائر بمبلغ 50 مليون دولار (مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، وفا، 2021).
- في مجال المنشآت الصناعية، تم تدمير ما يقرب من 57 مصنع، حيث قدرت هذه الخسائر بمبلغ 85 مليون دولار.

3.2 خسائر الفرص الضائعة: حيث قدرت بأكثر من 400 مليون دولار، لاسيما المبالغ التي تم صرفها لتشجيع الاستثمار، والترويج العالمي لدولة فلسطين، بالإضافة لإلغاء أو تأخير تنفيذ بعض المشروعات الاستثمارية التي كانت ستستوعب أعداد كبيرة من العمال، وبذلك فقدت الدولة الفلسطينية فرص الاستثمار، الأمر الذي قد يتطلب سنوات لتعويض هذه الخسائر نتيجة العدوان الإسرائيلي (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2021م).

4.2 الأعباء المالية الإضافية: حيث تحملت السلطة الفلسطينية أعباء إضافية، لاسيما في المجال الصحي، منها نقل وعلاج الجرحى والمصابين، وإنشاء مستشفيات متنقلة، وكذلك أعباء مالية إضافية ناتجة عن ارتفاع نسبة الفقر وتوقف الأيدي العاملة وتوقف الإنتاج (مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، وفا، 2021).

ولا يمكن إغفال الأعباء الناتجة عن إعالة أسر الأسرى الفلسطينيين، والجرحى والمعاقين، وتأمين مأوى للأسر التي تعرضت بيوتها للدمار، وكفالة الواردات الفلسطينية المحتجزة في الموانئ الإسرائيلية، كل هذا الانفاق الزائد حمل السلطة الوطنية الفلسطينية أعباء مالية إضافية قدرت بمبلغ 800 مليون دولار (وزير المالية الفلسطيني، 2021). وهو ما يعني أن خسائر الاقتصاد الوطني الفلسطيني على مدار ثمانية أشهر بلغت ما يقارب 5.3 مليار دولار، إضافة إلى الخسائر البشرية والأثار النفسية التي يصعب تقديرها، وتحديد نتائجها. (عباس جهان عبد السلام، 2021).

II. مدى تأثير الأوضاع الاقتصادية على أسر الأسرى الفلسطينيين في ظل انتشار جائحة كورونا

عانت أسرة الأسير الفلسطيني من العزلة الاجتماعية، وقلة الموارد، وحرمتها من القدرة على توفير أدنى متطلبات الحياة، من المأكل والملبس والعلاج، الأمر الذي ألقى بمسؤولية كبيرة على كاهل زوجة الأسير الغائب في سجون ومعتقلات سلطات الاحتلال الإسرائيلي، حيث اضطرت إلى الخروج للبحث عن عمل في محاولة لتوفير المتطلبات المعيشية لأفراد اسرتها (الكحلوت، مازن نظمي، 2017م، ص109).

وزادت معاناة زوجة الأسير الفلسطيني في ارتفاع حجم المصروفات التي لم تقتصر على المأكل والمشرب والعلاج، وانما شملت مصروفات المحامين وزيارة زوجها الأسير في سجون الاحتلال الإسرائيلي، وتكاليف الانتقال والسفر لهذه الزيارة، مما شكل عبء إضافي على الزوجة على حساب متطلبات أفراد الأسرة.

1. المستوى المعيشي للأسرة في المجتمع الفلسطيني

قامت سلطات الاحتلال الإسرائيلي بحملات اعتقال واسعة النطاق طوال فترة احتلالها للأراضي الفلسطينية، ولا تزال هذه السياسة الشنيعة مستمرة حتى يومنا هذا، حيث زجت في السجون الإسرائيلية الآلاف من أبناء الحركة الوطنية الفلسطينية (عليان، عمران علي 2015م، ص192).

وشهدت عمليات أسر المناضلين الفلسطينيين زيادة في الضفة الغربية وقطاع غزة في أعقاب اندلا ع الانتفاضة الفلسطينية الأولى عام 1987م، الأمر الذي كان له بالغ الأثر السيء على المستوى المعيشي لأسر الأسرى الفلسطينيين (الكحلوت، مازن نظمي، 2017م، ص109).

واتسمت الظروف الاقتصادية والمعيشية لأسرة الأسير الفلسطيني بالحرمان والتقشف، وعجزت الأسر عن توفير الاحتياجات الضرورية للبقاء، كتوفير الطعام والعلاج والمسكن والملبس، وازداد الأمر سوءً بشعور المرأة الفلسطينية (الأم والزوجة) للأسير بالحرمان نتيجة أسر ابنها أو زوجها داخل سجون الاحتلال الإسرائيلي، في الوقت الذي لم تتوفر أدنى وسائل الدعم الكافية لمساعدة أسر الأسرى الفلسطينيين (وادي، أنور سعدي، 2014م، ص144).

عقب حرب 1967م سيطرت دولة الاختلال الإسرائيلي على الضفة الغربية، وقطاع غزة، وقامت بفرض القانون العسكري على الأراضي الفلسطينية المحتلة، وأسفر ذلك عن توجيه ضربة قوية للاقتصاد الفلسطيني، وانعكس بالسلب على أسر الأسرى الفلسطينيين.

وتعمدت دولة الاحتلال الإسرائيلي على وضع المعوقات وتفننت في إيجاد العراقيل في طريق الاقتصاد الفلسطيني، والتي نتج عنها عجزه عن استيعاب القوى العاملة في قطاع غزة والضفة الغربية، وإيجاد واقع فعلي سيء للاقتصاد الفلسطيني، وكان له بالغ الأثر السيء على المستوى المعيشي للأسرة في المجتمع الفلسطيني.

نتج عن ذلك كله انخفاض مستوى الدخل بشكل مفاجئ وعنيف، وانتشرت البطالة على مستوى واسع، حيث قامت دولة الاحتلال الإسرائيلي في ظل هذه الأوضاع بخلق فرص عمل جديدة داخل الأراضي المحتلة، بغية خدمة أغراضها العسكرية، والسياسية، والعمل على فتح سوق عمل إسرائيلي جديد أمام العاملين من العرب.

ويتضمن المؤشر الاقتصادي ضرورة توفير دخل ملاءم لأسرة الأسير الفلسطيني، الذي يسهم في تعزيز قدرتها على إشباع حاجاتها الأساسية، من مأكل وملبس، فغالبية المشكلات الاجتماعية التي تواجه أسرة الأسير الفلسطيني تتعلق بعجز الأسرة المادي عن قدرتها في توفير احتياجات أفرادها، ويمثل الزوج أو الأب أو الابن العنصر الرئيسي في توفير مثل هذه الإمكانيات، وهو ما يتعين عليه البحث عن عمل ملاءم يمكنه من اكتساب الرزق، وتوفير متطلبات الأسرة (العيلة، زكي، 2013م، ص205).

ومن هنا انتشرت ظاهرة العمال العرب على أراضي دولة الاحتلال الإسرائيلي، ومنهم العمالة الفلسطينية، هذه الظاهرة أثرت في النسيج الاجتماعي والاقتصادي لساكني قطاع غزة والضفة الغربية، وأحدثت خلل في التركيبة الاجتماعية.

ونتج عن ذلك أنه في عام 1969م لم يتجاوز عدد العاملين 10.200 عامل، بينما ارتفع العدد من 20.600 عامل سنة 1970م، إلى 95 ألف عامل عام 1984م، وما يقرب من 15 ألف عامل من شرق القدس، وهو ما يعني أن إجمالي العاملين العرب في دولة الاحتلال الإسرائيلي وصل إلى 110 ألف عامل عام 1984م، بنسبة مئوية بلغت 37.4% من مجموع القوى العاملة في قطاع غزة والضفة العربية (أبو شكر، عبد الفتاح، 2017م، ص30).

وجعلت دولة الاحتلال الإسرائيلي من الأراضي الفلسطينية سوقاً استهلاكية لترويج منتجاتها، وأحدثت إغراق للبضائع الإسرائيلية في أسواق الضفة الغربية وقطاع غزة، وانتهجت سياسة القضاء على المقاومة الفلسطينية، حيث

قامت بعمليات أسر واعتقال واسعة النطاق، الأمر الذي كان له بالغ الأثر السيء على أسر الأسرى، لاسيما من الناحية الاقتصادية، حيث فقدت العائل لها.

وعقب تأسيس الصندوق القومي الفلسطيني عام 1979م قامت منظمة التحرير الفلسطيني بتقديم مساعدات لأسر الأسرى الفلسطينيين، بمبلغ خمسون دينار أردني في الشهر لكل أسير، إلا أن هذا المبلغ كان زهيداً جداً حتى أنه لم يؤمن متطلبات أسرة الأسير في النواحي الأساسية للمعيشة (حلس، موسى، 2015م، ص44).

كما أن الظروف المعيشية الصعبة لأسرة الأسير الفلسطيني، والمسكن غير الأدمي الذي تقيم به، لا يقيهم من برودة الشتاء، أو حرارة الصيف، وعدم توافر الشروط الصحية للمسكن، مما أجبر أسر الأسرى على الاعتماد على المساعدات المقدمة من أهل الخير.

أسفر ما سبق عن لزوم بحث زوجة الأسير عن طرق أخرى لتحصيل الرزق، بغية توفير الحاجات الضرورية لأفراد أسرتها التي فقدت عائلها داخل سجون الاحتلال الإسرائيلي، لتوفير حياة كريمة (خضر، أحمد، 2016م، ص11).

وجدير بالذكر أن دراسات أجريت على أسرة الأسرى الفلسطينيين، حيث أثبتت أن الزوجة تشكل 91% من المسئولية في تربية الأبناء والاعتناء بهم، بينما تشكل نسبة مشاركة الرجل في تربية الأبناء 21%، إلا أنه عقب أسر الزوج وفقد العائل الأساسي للأسرة تقوم الزوجة بالدور الذي كان يقوم به الزوج من ممارسة العمل في الأسواق (مها عبد الهادي، 1999، ص20).

لقد انعكست السياسة التي اتبعتها سلطات الاحتلال الإسرائيلي من التوسع في أسر لأعضاء المقاومة الفلسطينية، خاصة في قطاع غزة، على أسر الأسير، تمثلت في حرمان الأسرة من عائلها، والزوجة من زوجها الذي يعتبر مصدر أمنها وكرامتها، وهو أيضاً المصدر الأول والأساسي لتوفير أساسيات الحياة لكافة أفراد الأسرة.

وفقد الأبناء والدهم، مما أضعف انتمائهم له، الأمر الذي أسفر عن بروز العديد من المشكلات الاجتماعية داخل أسرة الأسير الفلسطيني، كالتمرد على قرارات الأم وعدم الانصياع لها، وانحراف السلوك وارتكاب جرائم جنائية كالسرقة أو التدخين المبكر، وترتب على ذلك التفكك الأسري لأسرة الأسير الفلسطيني (حلس، موسى، 2015م، ص287).

2. مدى تأثير جائحة كورونا على الوضع الاقتصادي لأسرة الأسير الفلسطيني

يثور التساؤل حول مدى تأثير جائحة كورونا على الوضع الاقتصادي لأسرة الأسير الفلسطيني؟

حيث نستعرض تأثير جائحة كورونا على أسر الأسرى الفلسطينيين من ناحية البطالة والفقر والناتج المحلي الإجمالي والإيرادات والنفقات الحكومية من خلال الجدول التالي:

الجدول 01: تأثير جائحة كورونا على الوظائف الرسمية وغير الرسمية بفلسطين

تصنيف الوظائف	البيان	إجمالي العدد	الوظائف الملغاة	النسبة المئوية
وظائف رسمية	الوظائف حول العالم من حيث العدد	520 مليون	195 مليون	%37.5
	عدد الوظائف داخل الدول العربية	192.3 مليون	5 مليون وظيفة	%2.6
	ساعات العمل الملغاة حول العالم	1.589.850.746.3 مليار	106.520.000 مليار	%6.7
الدولة الفلسطينية	عدد الوظائف في دولة فلسطين	940 ألف	18.800 ألف	%2
وظائف غير رسمية	العدد الإجمالي للوظائف	2 مليار	400 مليون	%20

المصدر: من إعداد الباحث، إعتمادا على إحصائيات منظمة العمل الدولية، 2020م

يوضح الجدول أعلاه تأثير جائحة كورونا على الوظائف بنوعيها (الرسمية وغير الرسمية)، حيث بلغ عدد الوظائف التي تم إلغائها في النصف الأول من عام 2020م ما يقارب 195 ألف وظيفة رسمية حول العالم، بنسبة مئوية بلغت 37.5%، من إجمالي عدد 520 مليون وظيفة حول العالم.

وعدد الوظائف التي تم إلغائها في الدول العربية بلغ نحو 5 مليون وظيفة رسمية، بنسبة مئوية بلغت 2.6% من إجمالي ما تم إلغائه من وظائف رسمية حول العالم، في حين بلغ عدد الوظائف المفقودة في دولة فلسطين ما يقارب من 18.800 وظيفة ما بين وظائف رسمية وغير رسمية، بنسبة مئوية بلغت 2% من إجمالي الوظائف في دولة فلسطين، وهو ما كان له بالغ الأثر السلبي على أسر الأسرى الفلسطينيين بشكل خاص وعلى الشعب الفلسطيني بشكل عام (صندوق النقد العربي، 2021م، ص253).

وفيما يتعلق بالوظائف الرسمية حول العالم، فقد بلغت 2 مليار وظيفة، حيث تم إلغاء عدد 400 مليون وظيفة منها بنسبة مئوية بلغت 20%، وشملت دول عظمي كالصين والولايات المتحدة الأمريكية والهند والاتحاد الأوروبي.

وفيما يتعلق بارتفاع معدل الفقر على مستوى دول العالم، لاسيما ما يقل دخلهم اليومي عن 1.9 دولار وصل عددهم في أمريكا الشمالية ما يقرب من 20 مليون شخص، بنسبة زيادة مئوية بلغت 7.94%.

أما دول شرق آسيا والمحيط الهادي، وصل عدد الفقراء إلى ما يقارب 63 مليون شخص، بنسبة مئوية بلغت 25%، وفي قارة إفريقيا، زاد عدد الفقراء ليبلغ 19 مليون شخص، بنسبة مئوية بلغت 7.54%، وفي جنوب آسيا،

زادت نسبة الفقراء لتصل إلى 102 مليون شخص، بنسبة مئوية 40.5%، وتباينت النسب وفق عدد سكان الدولة أو المنطقة، وحسب حجم الاقتصاد، ومدى تضرره جراء الجائحة.

وفي دول أوروبا وآسيا الوسطى، وصلت نسبة الفقر إلى 3.57% ليبلغ عدد الفقراء قرابة 9 ملايين شخص، في حين أن أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، وصل عدد الفقراء فيها إلى 23 مليون شخص، بنسبة مئوية بلغت 9.13%.

ويوضح الجدول التالي شرح نسب وأعداد الفقر حول العالم بشكل عام ودولة فلسطين بشكل خاص وفق معيار دخل الفرد اليومي البالغ 1.9 دولار للفرد يومياً:

الجدول 02: يوضح نسب وأعداد الفقر حول العالم بشكل عام ودولة فلسطين

المكان	العدد	النسب المئوية
أميركا اللاتينية والبحر الكاريبي	23	%9.13
أمريكا الشمالية	20	%7.94
شرق آسيا والمحيط الهادي	%63	%25
أوروبا وآسيا الوسطى	9 مليون	%3.57
إفريقيا وجنوب الصحراء	19 مليون	%7.54
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	16 مليون	%6.35
آسيا الجنوبية	102	%40.5
الإجمالي	252 مليون	%100
نسبة الفقر في دولة فلسطين	- الضفة الغربية 418140 - قطاع غزة 1054684 - فلسطين 1472824	- الضفة الغربية 14% - قطاع غزة 53% - فلسطين 29.6%

المصدر: من إعداد الباحث إعتمادا على منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي، 2020 م

وفيما يتعلق بوضع الاقتصاد العالمي والفلسطيني من حيث نسبة الانكماش والنمو، خلال النصف الأول من العام 2020-2021م، نجد أن نسبة الانكماش العالمي للعام 2020 وصل 5.2%، حيث بلغت نسبة الانكماش في الدول المتقدمة إلى نحو 7%، وعلى رأسها دول الصين واليابان، ودول الاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة الأمريكية، وأستراليا.

بينما بلغت نسبة الانكماش في الدول الصاعدة والنامية ما يقارب 2.5%، وفي دولة فلسطين بوجه خاص بلغت نسبة الانكماش حوالي 11%، نتيجة الإجراءات التي فرضتها الحكومة من إغلاق على المدن، وعوائق الاحتلال

الإسرائيلي ضد الاقتصاد الفلسطيني، منها التحكم في الحدود، والحد من حرية تواصل الفلسطينيين مع العالم الخارجي، وتذليل الاقتصاد الفلسطيني لخدمة الاقتصاد الإسرائيلي وإخضاعه له.

وفيما يخص النمو الاقتصادي لعام 2021م، فالمؤشرات والاحصائيات تنبئ نمو حجم الاقتصاد العالمي بنسبة حوالي 4.2%، حسب تقديرات البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، وذلك في حال انتهاء أزمة جائحة كورونا، وفتح الاقتصاد العلمي.

كما أنه من المتوقع كذلك نمو الاقتصاد في الدول المتقدمة بنسبة مئوية تقارب 3.9%، وتشمل دول الاتحاد الأوروبي، وأستراليا، والصين، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان.

وفيما يتعلق بالدول الصاعدة والنامية، فمن المتوقع أن تبلغ نسبة النمو بها 4.6%، وفي دولة فلسطين بشكل خاص فمن المتوقع أن تحقق مسبة نمو 5.5%، وهي نسبة أعلى من نسب الدول الصاعدة والمتقدمة، ومرد ذلك قلة حجم الاقتصاد الفلسطيني، إلا أن هذه النسبة معلقة على الوضع السياسي والأمني وتصرفات دولة الاحتلال الإسرائيلي.

حيث يوضح الجدول التالي حالات الانكماش والنمو للوضع الاقتصادي العلمي في النصف الأول من العامي 2020-2021م:

يوضح الجدول 03: حالات الانكماش والنمو للوضع الاقتصادي العالمي ولدولة فلسطين في الفترة 2020-2021م

المكان	النسبة المئوية
انكماش الدول الصاعدة والنامية	%2.5
انكماش الدول المتقدمة	%7
إجمالي انكماش الاقتصاد العالمي	%5.2
الانكماش في فلسطين	%11

المصدر: من إعداد الباحث إعتمادا على تقارير وبيانات البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، 2020 م

الجدول 04: نسبة نمو الاقتصاد العالمي في عام 2021م

نمو الدول الصاعدة والنامية	%4.6
نمو الدول المتقدمة	%3.9
إجمالي نمو الاقتصاد العالمي	%4.2
نمو دولة فلسطين	%5.5

المصدر: من إعداد الباحث، إعتمادا على تقارير وبيانات البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، 2020 م

وعقب ما تقدم، نتطرق الإيرادات الضريبية والنفقات الحكومية للنصف الأول من عام 2020م، لا سيما تراجع الإيرادات الضريبية التي تم تحصيلها لصالح خزينة الحكومة الفلسطينية، حيث بلغ حجم الإيرادات الضريبية

المتحصلة في النصف الأول من العام 2020م، 1224.5 مليون شيكل، ثم انخفضت مرة أخرى في شهر فبراير من ذات العام لتصل إلى 1159.7 بنحو 64.8 مليون شيكل بنسبة مئوية بلغت 5.3%.

وفي شهر مارس من ذات العام، انخفضت مرة أخرى لتصل إلى 1006.2 مليون شيكل، أي بقيمة 153.5 مليون شيكل، حيث تمثل بالنسبة المئوية 13.24% مقارنة بالشهر السابق، ومرجع ذلك الاغلاق العام المفروض على الأرضي الفلسطينية للسيطرة على تفشي وباء فيروس كورونا.

ثم يأتي شهر أبريل من ذات العام ليعود ارتفاع المتحصلات الضريبية ويصل إلى نحو 1265.3 مليون شيكل، بقيمة 259.1 دولار، تمثل بالنسبة المئوية 25.75%، ومرجع ذلك قيام الحكومة الفلسطينية بتخفيف الإجراءات المفروضة على الاقتصاد وحرية الحركة، مع مراعاة بعض الإجراءات الاحترازية.

وخلال شهري مايو ويونية من ذات العام، أعلنت دولة الاحتلال الإسرائيلي خطة الضم، واتخذت في ضوء ذلك العديد من الإجراءات بمصادرة الأراضي، وقطع العلاقات، والتنسيق الأمني مع السلطة الفلسطينية، حيث رفضت هذه الأخيرة استلام أموال المقاصة، رغم رفع حالة الإغلاق العام في الأراضي الفلسطينية في شهر أبريل، لتعاود المتحصلات الضريبية في الانخفاض مرة أخرى من 1265.3 شيكل إلى 194.3 شيكل، أي بقدار 1071 مليون شيكل، لتصب نسبة التراجع مقارنة بالشهر السابق إلى 84.6%.

وفي شهر يونيو من عام 2020م، بلغت نسبة المتحصلات الضريبية حوالي 265.8 مليون شيكل، بتراجع يصل إلى 583.2 مليون شيكل، بنسبة مئوية 68.7% مقارنة بالشهر السابق، و46.16% مقارنة مع شهر ديسمبر من ذات العام.

حيث يوضح الجدول التالي الإيرادات الضريبية والنفقات الحكومية للعام 2020م، وذلك على التفصيل التالي:

الجدول 05: يوضح الإيرادات الضريبية والنفقات الحكومية للعام 2020م

البيان	يناير	فبراير	مارس	إبريل	مايو	يونية	الإجمالي
الإيرادات الضريبية	1224.5	1159.7	1006.2	1265.3	194.3	265.8	564.6
النفقات الحكومية وصافي الاقراض	783.5	1085.7	1028.5	1142	287.4	963.1	6840.9

المصدر: من إعداد الباحث إعتمادا على وزارة المالية ،والموازنة العامة الشهرية ، 2020 م

الخاتمـة:

توصلت الدراسة من خلال الطرح النظري والاحصائيات التطبيقية الخاصة بها للإجابة على عدة تساؤلات فرعية، تفرعت من السؤال العام المتمثل في تأثير جائحة كورونا على المستوى المعيشي لعائلات الأسرى الفلسطينيين في ظل الحصار ؟، تطرقنا الى أثر الحصار الإسرائيلي على الوضع الاقتصادي في فلسطين، بحيث فرضت دولة الاحتلال الإسرائيلي حصاراً شاملاً على المدن الفلسطينية، ولجأت إلى استخدام القوة المفرطة ضد الشعب الفلسطيني، مما نتج عنه أسر آلاف الفلسطينيين، فأثر على الوضع الاقتصادي والمعيشي لأسرهم، بالإضافة إلى الشهداء الفلسطينيين.
بناء على التقرير الصادر عن مكتب المنسق الخاص للأمم المتحدة، فإن الخسائر الاقتصادية المباشرة للاقتصاد الفلسطيني قدرت في المتوسط بحوالي 50.7% من الناتج المحلي، اتسمت الظروف الاقتصادية والمعيشية لأسرة الأسير الفلسطيني بالحرمان والتقشف، وعجزت الأسر عن توفير الاحتياجات الضرورية للبقاء، فنتج عن ذلك كله انخفاض مستوى الدخل بشكل مفاجئ وعنيف، وانتشار البطالة على مستوى واسع. وتسببت هذه الجائحة بضرر كبير على الأوضاع الاقتصادية لدولة الفلسطينية بشكل عام، وعلى عائلات الاسرى بشكل خاص.

النتائج:

- أن سياسة دولة الاحتلال الإسرائيلي في التوسع في عمليات أسر الفلسطينيين ترتب عليها أحداث مأساوية مست بشكل مباشر أسرة الأسير الفلسطيني، والتي فقدت عائلها، وألقت بأعباء ضخمة على المرأة الفلسطينية (الزوجة أو الأم)، فيما يتعلق بأساليب التربية والتنشئة لأطفالها.
- تزايد المخاوف لدى أسرة الأسير الفلسطيني نتيجة حجب أخباره وحالته الصحية والنفسية، واستمرار حالة الغموض حول مصيره.
- توصل الدراسة إلى أن الأب أو الابن يعتبر المحور الأساسي في المجال الاقتصادي للأسرة.
- أثبتت الدراسة أن الأسر وجائحة كورونا كانتا سبب في تدهور الأوضاع الاقتصادية بشكل خطير لأسر الأسير الفلسطيني.

التوصيات:

- ضرورة التنسيق بين وزارة شئون الأسرى والمحررين مع المؤسسات والهيئات المعنية بأسر الأسرى المتضررة، والعمل على إعداد وتطوير خدمات الارشاد العائلي وتقديمه.
- ضرورة إنشاء برامج تعليمية هادفة تعمل على مساعدة أبناء الأسرى الفلسطينيين في إيجاد حلول للصعوبات والمشكلات التي قد يواجهونها نتيجة أسر رب الأسرة، لاسيما في توفير حياة كريمة لهم والاهتمام بالتعليم والتحصيل.

- التوسع في إجراء الدراسات والبحوث النظرية والتطبيقية والميدانية تطرح بموضوعية تأثير سياسة الاعتقال التي تتبعها دولة الاحتلال الإسرائيلي على أسر الأسرى الفلسطينيين، لتحديد إشكاليات الظروف المعيشية الصعبة، والأوضاع الاجتماعية المهترئة لأسر الأسير الفلسطيني.
- ضرورة توفير فرص عمل لزوجات وأبناء الأسير الفلسطيني.

قائمة المراجـع:

- أبو شكر، عبد الفتاح (2017م)، الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية لعمال الضفة الغربية وقطاع غزة في إسرائيل، بحث تم نشره بمركز المحفوظات والتوثيق، بجامعة النجاح بفلسطين، ط4.
- الأعصر، غادة بكر (2020م)، الانعكاسات الاقتصادية لأسر الأسرى في قطاع غزة، بحث لم يتم نشره، جامعة الأقصى.
- البطش، جهاد شعبان (2018م)، المعتقلون الفلسطينيون في السجون الإسرائيلية، ط5، مكتبة اليازجي.
- الكحلوت، مازن نظمي (2017م)، الأسرة الفلسطينية المعاصرة في زمن متغير، ط3، الأردن، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان.
- العيلة، زكي (2013م)، المرأة في الرواية الفلسطينية، ط3، منشورات مركز أوغاريت الثقافي للنشر والترجمة، فلسطين، رام الله.
- المركز الوطني للمعلومات (2021م)، الهيئة العامة للاستعلامات، الخسائر الاقتصادية الفلسطينية الناجمة عن الحصار الإسرائيلي.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: 2021م، أداء الاقتصاد الفلسطيني، 2020م، رام الله – فلسطين.
- العين الإخبارية، خسائر الاقتصاد الفلسطيني al-ain.com/article/un-report-16-7billion-losses-gaza
- تقرير صادر عن الاتحاد العام لنقابات العمال بفلسطين (2020م)، بعنوان نتائج الحصار وانعكاساته على الطبقة العاملة الفلسطينية، غزة، المكتب الإعلامي، فلسطين.
- تقرير صادر عن وزارة الصناعة الفلسطينية (2021م)، غزة، فلسطين.
- تقارير وبيانات البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، لعام 2020م.
- حلس، موسى (2015م) ملامح الوعي الاجتماعي الفلسطيني في ضوء التحولات السياسية، مكتبة اليازجي، غزة، فلسطين.
- خضر، أحمد (2016م)، أطفال فلسطين وتاريخ شعب تحت الاحتلال، ط3، الأردن، منشورات مكتب الغد للدراسات والأبحاث، عمان.

- دواس، فاروق (2018م)، آثار العقوبات الجماعية والحصار والاعتداءات الإسرائيلية على البنى الاقتصادية، ط3، بحث تم نشره بجمعية مركز الدراسات العمالية، فلسطين.
- رمضان عبد القادر (2020)، خسائر إقتصاد قطاع غزة من الحصار الإسرائيلي Zawya.co
- سرحان، جميل (2019م)، الوضع الصحي للمعتقلين الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية، بحث تم نشره بمجلة ميزان الدورية، مركز ميدان لحقوق الانسان، العدد الثالث.
- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي الموحد 2020، الفصل الثالث عشر، الاقتصاد الفلسطيني، أبو ظبي 2021م.
- عليان، عمران علي (2015م)، التنشئة الاجتماعية والثقافية لأبناء الشهداء والمعتقلين، ط3، مصر، دار النهضة العربية، القاهرة.
- عباس جيهان عبد السلام (2021)، متطلبات إعادة الإعمار، تحديات تواجه الإقتصاد الفلسطيني Gate.ahram. org .eg
- قعدان، أحمد جميل (2019م)، المشكلات التي تواجه أسر المعتقلين في السجون الإسرائيلية، أطروحة لنيل درجة الماجستير بمعهد البحوث العربية.
- مها عبد الهادي: واقع المرأة الفلسطينية – وجهة نظر إسلامية، ط1، نابلس، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، 1999
- منظمة العمل الدولية 2020م.
- منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي، سنة 2020م.
- وزارة المالية، والموازنة العامة الشهرية لعام 2020م.
- مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، وفا: أثر الإعتداءات والحصار الإسرائيلي على الاوضاع الإقتصادية في فلسطين Info.wafa.ps/ar_page.aspx ?id=3957
- وادي، أنور سعدي (2014م)، التوافق النفسي والاجتماعي لدى أبناء الفلسطينيين المحررين من السجون الإسرائيلية بمدينة غزة، بحث غير منشور.
- وزير المالية الفلسطيني (2020)، الخصومات الإسرائيلية 42% من عجز الموازنة Awsat.com